حرية الصحافة لا تزال مهددة في العراق

لا تزال الحريات الصحافية مهددة في العراق بعد عام من قتل صحافي بارز وناقد للحكومة لم تعثر الاجهزة الامنية حتى الآن على قاتله، بحسب ما يرى ناشطون ومحللون.
واغتيل الصحافي هادي المهدي بطلق ناري في الرأس في الثامن من ايلول/ سبتمبر ٢٠١١، قبل يوم واحد من تظاهرات كانت من المقرر ان تنطلق احتجاجا على سوء الخدمات الاساسية والفساد الحكومي، وكان هو احد منظميها.

(أرشيف)

□ بغداد/ أ. ف. ب

واتهم العديد من النشطاء السلطات بالوقوف خلف قتل هادي المهدي، لكن المسؤولين نفوا ذلك وتعهدوا باجراء تحقيق خاص بالجريمة، علما انه لم يحرز اي تقدم في التحقيق ولم تظهر اي نتائج ولم يتم اعتقال اي شخص متورط بمقتله حتى الآن.

وبرغم ذلك، يصر اصدقاء وانصار الصحافي على انه لن يُنسى، فيما يستعد العاملون في الاذاعة التي كان يعمل فيها لتخصيص يوم من البرامج لاستذكاره، وينظم نشطاء وصحافيون تظاهرات في ذكرى وفاته.

ويقول كرناس علي المدير الفني لراديو "ديموزي" التي كان يقدم المهدي برنامجا فيه لمدة تسعين دقيقة ثلاث مرات في الاسبوع "هادي المهدي كان يقول ما يردده الناس الذين لا يمتلكون الشجاعة لقوله".

واضاف ان "برنامجه كان نوعا من العمل الذي خلق له اعداء (...) اينما اقرأ تعليقاته اقول انه كان يكتب رسائل انتحارية".

وكان المهدي يقدم برنامجا معروفا اسمه "يا سامعين الصوت" يوجه من خلال انتقادات لاذعة الى مسؤولين يراهم غير كفوئين ويتناول فيه قضايا الفساد.

وكتب المهدي وهو كاتب مسرحي منشورات عدة وساعد في تنظيم تظاهرات مناهضة للاداء الحكومي.

وفي اكبر التظاهرات التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١١ كان المهدي من بين اربعة صحافيين عراقيين اعتقلوا من قبل قوات الامن وادعوا انهم تعرضوا الى التعذيب والاستجواب المهين.

واثار مقتله موجة من الغضب العارم ودانته جماعات تعمل في مجال حقوق الانسان ما حفز العشرات للمشاركة في جنازة رمزية وسط بغداد.

ويقول مؤيد الطيب (٣٠ عاما) وهو صحافي من اصدقاء المهدي الذين شاركوا في حمل نعشه العام الماضي ""إنهم يحاولون اصطياد الهواء بشبكة"، في انتقاد مبطن للتحقيق الذي لم يأتِ حتى الآن بنتيجة.

واشارت جماعات حقوقية ودبلوماسية الى عدم وجود ادلة واضحة على وجود تحقيق شامل لاغتيال المهدي باعتبارها واحدة من العديد من المشاكل التي تؤثر على الصحافة.

ويقول زياد العجيلي رئيس مرصد الحريات الصحافية وهي احدى المنظمات التي تدافع عن حقوق الصحافيين "يوما بعد يوم، تتقلص حرية الصحافة في العراق"، مضيفا "على اولئك الذين يقولون ان هناك حرية للصحافة ان يتحدثوا الى الصحافيين في الميدان".

وصنفت منظمة حماية الصحافيين ومقرها في نيويورك العراق بحسب مؤشراتها في المرتبة الاولى من ناحية تهرب المتهمين من العقاب، قائلة انه لم يتم ادانة اي قاتل لصحافي منذ عام ٢٠٠٣.

في موازاة ذلك، فان القوانين الجديدة التي شرعت مؤخرا تحد من حرية التعبير في الصحافة.

وطعن عدد من النشطاء امام المحكمة بالقانون الجديد وكذلك بمسودة قانون حرية الانترنت التي اعدتها الأحزاب السياسية.وتشمل المسودة مصطلحات غامضة وضعيفة مثل انتهاك "الآداب العامة" أو نقل "رسائل غير أخلاقية"، وتنص على عقوبات قاسية على نحو غير متناسب.

ويقول دبلوماسي غربي رفض الكشف عن اسمه ان "مزيجا من المصطلحات الغامضة والعقوبات الشديدة الواردة في مشروع القانون يمكن أن يكون له تأثير سلبي على حرية التعبير في العراق".

ولكن علي الموسوي المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اكد برغم ذلك ان الصحافيين "يتمتعون بحريات كبيرة".

واضاف ان "التطور في وسائل الإعلام، بجميع أشكاله، يمثل تقدما هائلا، ولا يمكن مقارنته بزمن النظام السابق".

وبعد مرور عام على وفاة المهدي، خفض راديو "ديموزي" تغطيته للسياسة والفساد لان الادارة، بحسب احد المدراء الفنيين، "لم تتمكن من العثور على بديل لهادي حاولنا، ونحن لا نزال نحاول".

وعلقت المحطة برامجها العادية لأسبوعين بعد مقتل المهدي، لكنها ظلت تبث القرآن وتستقبل التعازي.

ويقول كرناس علي "لقد فقدنا احد الصحافيين الشجعان، وانا فقدت صديقا، كان رجلا مثقفا وصاحب نكتة وقلباً كبيرا".

ويضيف "لقد عاد الى وطن ينقصه الخدمات ويفتقد لاحترام مواطنيه (...) كان وطنياً.

وزير العدل: سنتريث بتنفيذ عقوبة الإعدام إذا أوصى رئيس الوزراء بذلك

□ بغداد/ المدى

أكد وزير العدل حسن الشمري، أمس الخميس، أن إيقاف عقوبة الإعدام أو التريث بتنفيذها ليس من اختصاص وزارته، مشيرا إلى أن ايقافها يدخل ضمن عمل الجهات التشريعية، فيما تعهد بالتريث في تنفيذ العقوبة إذا أوصى مجلس الوزراء بذلك حتى اصدار تشريع من مجلس النواب.

وقال الشمري في بيان صدر عقب لقائه وكيل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جورجي بوستن، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن "ايقاف عقوبة الإعدام أو التريث بتنفيذها ليس من اختصاص الوزارة، باعتبارها جهة تنفيذية وتدخل ضمن صميم عمل الجهات التشريعية"، متعهدا أنه "في حال اصدر مجلس الوزراء توصية بالتريث بتنفيذ عقوبة الاعدام سنلتزم بها حتى اصدار التشريع من مجلس النواب".

وأضاف الشمري أن "تنفيذ حكم الإعدام يسبقه إجراءات تحقيقية من الجهات الأمنية، تعقبها دارسة للقضايا من قبل هيئات قضائية، تليها مرافعات قضائية يشرف عليها فريق دفاع متخصص، وتمييز للأحكام القضائية لحين اكتسابها الدرجة القطعية"، مشيرا إلى إن "إلغاء عقوبة الإعدام في العراق تتطلب دراسة لجميع الأبعاد الدستورية والأمنية المتعلقة بهذا الجانب".وأشاد وزير العدل بـ"دور الامم المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي بدعم وتأهيل القدرات الادارية والوظيفية لمنتسبي الوزارة، وفتح دورات تطوير القابليات خصوصاً منتسبي دائرة الاصلاح العراقية"، موضحا أن "اللقاء تضمن بحث مجمل الاوضاع السياسية على الساحة العراقية وسبل تحقيق التقارب بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية".

وكانت وزارة العدل العراقية قد أعلنت، في (٢٨ آب ٢٠١٢)، عن تنفيذ أحكام الإعدام بحق ٢١ مداناً بقضايا "إرهابية" بينهم ثلاث نساء، في وقت أحصت الأمم المتحدة تنفيذ حكم بإعدام بأكثر من ١٢٠٠ شخص في العراق منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن عددا من تم تنفيذ الحكم فيهم ما زال غير معروف.

وأعلنت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في (٣ أيلول ٢٠١٢)، أنها بصدد تقديم مقترح قانون إلى هيئة رئاسة البرلمان لتجميد عقوبة الإعدام في العراق، وأشارت إلى أن من نُفذ بحقهم حكم الإعدام لم يمنحوا فرصة للدفاع عن أنفسهم، وطالبت بالتريث بتنفيذ المزيد من الأحكام المشابهة.

واعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، امس الأول الاربعاء (٥ أيلول ٢٠١٢)، أن إلغاء عقوبة الاعدام في العراق أمر مستحيل وغير قابل للتطبيق، مؤكدا أن مقترح القائمة العراقية بتقديم مشروع قانون لإلغاء هذه العقوبة محاولة لطمأنة جمهورها، فيما دعا الامم المتحدة إلى التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي، (مطلع أيلول الحالي)، عن قلقها من تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق، داعية الحكومة العراقية إلى وقف تنفيذ تلك الأحكام، فيما طالبتها بالنظر في المواثيق الدولية التي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

واعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي، في (٢ ايلول ٢٠١٢)، دعوة الأمم المتحدة الحكومة العراقية لإلغاء عقوبة الإعدام "تدخلا بالشأن العراقي"، مؤكدا أن الأمم المتحدة بعيدة عن "الإرهاب" ودعوتها "بعيدة عن العدالة"، فيما أشار إلى أن إلغاء هذه العقوبة يتطلب موافقة مجلس النواب.

وطالبت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، في (٣٠ آب ٢٠١٢)، وزارة العدل بالتريث في تنفيذ أحكام الإعدام ضد الذين دانهم القضاءُ العراقي بقضايا عدة، حتى الانتهاء من اقرار قانون العفو العام، مشيرة إلى أنها تسعى الى معالجة الخروق والإنتهاكات بشكل إيجابي يهدف الى تصحيح المجتمع وفق ضوابط معينة.

كما طالب النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي، في (٢٨ آب ٢٠١٢)، وزارة العدل بإيقاف إعدام ٢٠٠ مدانٍ لحين إقرار قانون العفو العام.

وطالبت الهيئة المشرفة على حملة المليون توقيع لتنفيذ أحكام القضاء، في (٢٠ آب ٢٠١٢٩)،رئيس الحكومة نوري المالكي بتوجيه الجهات المختصة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بـ"الإرهاب" فورا، فيما دعته إلى كشف جميع الملفات "الإجرامية" لبعض الساسة المشتركين في العملية السياسية.

وكانت رئاسة الجمهورية العراقية قد نفت على لسان رئيس ديوان الرئاسة نصير العاني ، في ٣٠ تموز ٢٠١٢ وجود تلكؤ أو تأخير بالمصادقة من جانبها على أحكام الإعدام الصادرة بحق "الإرهابيين والمجرمين"، مؤكدة أن معظم أحكام الإعدام التي وردت إلى ديوان الرئاسة جرى المصادقة عليها.

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد بإثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

ويسمح القضاء العراقي بعقوبة الإعدام في نحو ٥٠ جريمة، منها الإرهاب، والاختطاف، والقتل، وتتضمن أيضا جرائم أخرى مثل الإضرار بالمرافق والممتلكات العامة.

يذكر أن الأمم المتحدة أحصت تنفيذ حكم بإعدام بأكثر من ١٢٠٠ شخص في العراق منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن عددا من تم تنفيذ الإعدام فيهم ما زال غير معروف.

التيار الصدري: ورقة الإصلاحات بائسة والحكومة لا تريد إصلاحات جادة

□ بغداد/ المدى

وصف النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري امير الكناني ورقة الاصلاحات بـ" البائسة ولا تستحق ان تكون خارطة طريق لحل الازمة السياسية" ، موضحا ان "كتلة الاحرار تحفظت على الورقة وعدتها مبادئ عامة وليست ورقة اصلاحات".

وقال الكناني في تصريح لوكالة كل العراق [اين] امس ان " ورقة الاصلاحات ورقة بائسة تحتوي على ثماني نقاط تتعلق بتشريع القوانين ولا تحتوي على شيء جديد " ، وان كتلة الاحرار تحفظت على هذه الورقة وقدمنا ملاحظة بأن الورقة ليست ورقة اصلاحات وانما مبادئ عامة ولايمكن ان تكون خارطة للطريق".واضاف ان" الحكومة غير جادة بأجراء الاصلاحات ولا توجد رغبة حقيقية لديها من اجل انهاء الازمة باجراء اصلاحات سياسية حقيقية".واوضح الكناني ان" وجود رئيس الجمهورية جلال طالباني لا يحل الازمة على اعتبار انه كان موجوداً قبل سفره للعلاج ، لكن للاسف يعلق اللقاء الوطني على عودته حيث علق الى مابعد القمة العربية المنعقدة في بغداد وعلق بعد اجتماع [٥+١] وعلق الى مابعد رمضان ولم يتم تحديد الموعد الى الان " .

وتابع ان " هذا الموضوع هو مماطلة للوصول الى نهاية الدورة الحالية ولا توجد رغبة حقيقية لدى الحكومة من اجل انهاء الازمة " . يذكر ان التحالف الوطني شكل لجنة لكتابة وطرح ورقة اسماها بالاصلاحات السياسية ودعا رئيس لجنة الاصلاحات رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري في بيان تلاه في ٧ من تموز الماضي جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية الى التعامل مع مبادرة الحوار على اساس الالتزام بالدستور واصلاح مؤسسات الدولة.

ويشهد العراق أزمة سياسية استمرت اشهر عدة بسبب تصاعد الخلافات بين الكتل السياسية حول امور تتعلق بالشراكة في ادارة الدولة بالاضافة الى ملفات اخرى ، وقد ادى استمرار الازمة الى مطالبة بعض الكتل السياسية وهي [التحالف الكردستاني ، القائمة العراقية ، التيار الصدري] بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي ، والتوجه نحو استجوابه في البرلمان بعد ان عقدت اجتماعات عدة في كل من محافظتي اربيل والنجف مما ادى الى لجوء التحالف الوطني لإعداد ورقة اصلاحات لحل الازمة. وجدد رئيس الجمهورية جلال طالباني من مقر اقامته في المانيا حيث يتلقى العلاج الطبي في كلمة له وجهها في [١٨ آب] الى الشعب العراقي دعوته الى الكتل السياسية لعقد الاجتماع الوطني لاسيما بعد " انحسار حالة التأزم " بين الفرقاء السياسين " ، مشيرا الى ان " الهدف من الاجتماع هو التوصل الى اتفاق بين الكتل على بنود واضحة تكفل التجاوز على الخلافات الراهنة.

محافظة بغداد تنفي علمها بخطة مهاجمة النوادي الاجتماعية وتعد ذلك عملاً دكتاتورياً

□ بغداد/ المدى

نفى مجلس محافظة بغداد، أمس الخميس، علمه بخطة الجهات الأمنية بمهاجمة النوادي الاجتماعية، معتبراً أن هذه الخطط لا تنفذ إلا من قبل السلطات الدكتاتورية، فيما حذر من هجرة الأقليات إلى الخارج.

وقال رئيس لجنة التخطيط في مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة والشرطة المحلية ليس لديهما علم بخطة الجهات الأمنية بمهاجمة النوادي الاجتماعية في الكرادة"، معتبراً أن "ذلك لا يرتقي إلى مستوى الدولة والمؤسسات والقانون والإنسانية ولا تقوم به إلا السلطات الدكتاتورية".وأضاف الربيعي أن "المجلس لن يقبل بهذه الإجراءات حتى ولو كانت هذه العمليات تتم بالسر لأنها تستهدف بشكل أساسي الأقليات التي هي لون من ألوان الطيف العراقي والتي يجب أن نحافظ عليها"، مؤكداً أن "اغلب المسيحيين في بغداد الذين يشكلون نسبة تتراوح بين ٨ إلى ٩ ٪ قرروا الهجرة إلى خارج العراق بسبب هذه التعسفات".

وأشار الربيعي أنه "لا يوجد هناك قرار حازم أو واضح لمنع افتتاح هذه الأندية الاجتماعية التي تمتلك البعض منها إجازات رسمية لممارسة المهنة"، مستغرباً من "السماح بدخول المشروبات الكحولية إلى العراق بشكل رسمي وعبر المنافذ الرسمية في وقت تمنع فيه ارتياد هذه النوادي الاجتماعية"!

وأوضح الربيعي أن "المجلس مع التنظيم وليس التحريم وان تنظم بقانون من قبل مجلس النواب ويشرف مجلس المحافظة على تلك الأندية، على أن تحدد في أماكن محددة وبالشكل الذي لا تتجاوز على المواطنين الآخرين".

ولفت الربيعي أن "هذه الطريقة التي استهدفت هذه النوادي الليلية يجب أن تشجب وهو امر لا يتعدى كونه شخصيا "، معرباً عن "استغرابه مهاجمة النوادي الاجتماعية في الكرادة من دون المناطق الأخرى".من جانبها إعتبرت القائمة العراقية امس الخميس، الاعتداء على أصحاب النوادي الاجتماعية وروادها في بغداد "انتهاكاً" لحقوق الإنسان وللدستور وللأخلاق والقيم العسكرية، في حين دعت إلى الانتباه لـ"المخالب" التي تسعى لتمزيق النسيج العراقي، طالبت الأجهزة الأمنية برفض الممارسات التي "تسيء" للمهنة والشرف العسكري.

وقالت المتحدثة باسم القائمة ميسون الدملوجي في بيان صدر، امس، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن "هناك حملة منظمة لقمع الحريات والتضييق على التعددية الفكرية وحق التعبير عن الرأي، من خلال بعض مواد مشاريع القوانين كقانون الأحزاب وقانون جرائم المعلوماتية وقانون حرية التعبير، إضافة إلى الإجراءات القمعية المتواصلة ومنها منع السافرات من دخول مدينة الكاظمية وشوارعها بعيداً عن الصحن الشريف، أو الاعتداء على النوادي الاجتماعية".

واعتبرت الدملوجي أن "ما قامت به الفرقة ٥٦ بالتعرض بالضرب للفنانين والأدباء والشخصيات الاجتماعية ، انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان وللدستور وللأخلاق والقيم العسكرية"، مشيرة إلى أن "هذه الحملة لا تتم بمعزل عن التطورات السياسية بالمنطقة، ومحاولة بعض دول الجوار فرض هيمنتها السياسية والفكرية والثقافية على الإرادة العراقية".

وأكدت الدملوجي أن "سلامة العراق وحفظه من تداعيات الأحداث في المنطقة يتحقق بتماسك النسيج الاجتماعي والوقوف صفاً واحداً ضد التدخلات الخارجية، وليس بافتعال الأزمات"، داعية القوى السياسية والمجتمع العراقي إلى "الانتباه للمخالب التي تسعى إلى تمزيق نسيج المجتمع العراقي والعملية السياسية وبناء الدولة المدنية".

وطالبت الدملوجي الأجهزة الأمنية بـ"احترام المواطنين وممارسة دورها في حماية البلاد ورفض هذه الممارسات المعيبة التي تسيء للمهنة والشرف العسكري".

وكشفت لجنة الأوقاف والشؤون الدينية البرلمانية، امس الأول الأربعاء (٥ أيلول ٢٠١٢)، عن مقترح قانون لمكافحة الخمور، مؤكدة أنها ستستضيف الوزارات المعنية لصياغة المقترح.

وهاجمت قوات مسلحة يرتدي أفرادها زي الشرطة الاتحادية، في (٤ أيلول ٢٠١٢)، العديد من النوادي الاجتماعية في بغداد وقامت بالاعتداء على مرتاديها بالضرب وإطلاق الرصاص في الهواء لإخافتهم، فيما ذكر شاهد عيان أن أفراد الشرطة حاصروا العديد من رواد النوادي وانهالوا عليهم بالضرب المبرح.

وتتعرض محال بيع المشروبات الكحولية وأصحابها إلى عمليات تصفية وتفجير منظمة في العديد من المناطق العراقية وبينها العاصمة بغداد منذ عام ٢٠٠٣، وقد سجلت العشرات من تلك الهجمات في العراق لاسيما مدينتي البصرة وبغداد، وهذه هي المرة الأولى التي تهاجم فيها قوات أمنية النوادي الاجتماعية والمواقع التي تباع فيها المشروبات الكحولية.

يذكر أن مجلس محافظة بغداد قام في (٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠)، بإغلاق جميع النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية في بغداد بحجة أنها لا تملك إجازة بممارسة المهنة، فيما رد مئات المثقفين العراقيين على القرار المذكور باعتصام في شارع المتنبي وسط العاصمة العراقية، كما وقع أكثر من ألفي شخص بياناً يطالب السلطات الثلاث بإلغاء القرار الذي اعتبروه محاولة لإعادة الحياة إلى الوراء عبر تطبيق قرارات النظام السابق.